S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/22021/Add.2
19 March 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠
وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من رئيس لجنة
مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت

إضافة

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩١ وموجهة
إلى رئيس مجلس الامن من رئيس لجنة مجلس الامن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن
الحالة بين العراق والكويت

يشرفني أن أشير إلى الرسالتين المؤرختين في ١٩ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ على التوالي (S/22021 و Add.1) ، اللتين أحال بهما رئيس لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت إلى المجلس ، التوصيات التي اعتمدتها اللجنة استجابة لطلبات المساعدة بموجب أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة .

وقد اعتمدت اللجنة دون اعتراض ، في جلستها المعقودة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩١ ، مشروع المقررين اللذين قدمهما الفريق العامل فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية وجيبوتي بوصفهما توصيتين أخريين مقدمتين إلى رئيس مجلس الامن عملا بقرار مجلس الامن ٦٦٩ (١٩٩١) . ووفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها ٢١ وبناء على طلب الدولتين الطالبتين للمساعدة ، تحيل اللجنة مع التوصية ذات الصلة أية مادة توضيحية اضافية تقدمها تلك الدولتان .

(توقيع) بيتر هوهنفلنسر

الرئيس

لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار
٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

المرفق الأول

توصية من لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت تتعلق بالجمهورية العربية السورية

إن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من الجمهورية العربية السورية بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة[(١)] ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ في ٢ آذار/مارس ١٩٩١ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من الميثاق ،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمتها الجمهورية العربية السورية بشأن التدابير التي اتخذتها كيما تُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل الجمهورية العربية السورية ،

---

(١) S/22193 .

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه الجمهورية العربية السورية لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل معبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تتكبدها الجمهورية العربية السورية ،

وإذ تسلم بأن استمرار تنفيذ الجمهورية العربية السورية ، وكذلك الدول الاخرى ، الكامل لقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) سيدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٣ من ذلك القرار ،

١ - تثني على حكومة الجمهورية العربية السورية للتدابير التي اتخذتها للامتثال لقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة الجمهورية العربية السورية على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتلة كما اقتضى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولاسيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم المنتجات السورية الى العراق والكويت المحتلة ، وعدم تسليم شحنات النفط العراقية إلى الجمهورية العربية السورية ، وكذلك الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها الجالية السورية في الكويت ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى الجمهورية العربية السورية لتخفيف الاثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام الجمهورية العربية السورية بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الامم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى استعراض برامج مساعدتها للجمهورية العربية السورية بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الامين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الامم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الجمهورية العربية السورية ، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى مجلس الامن .

ضميمة

دراسة حول الاضرار والخسائر الاقتصادية التي لحقت بالجمهورية العربية السورية نتيجة أزمة الخليج (أ)

[الاصل : بالعربية]

مقدمة

أحدثت أزمة الخليج آثارا بالغة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعديد من أقطار منطقة غربي آسيا وغيرها من أقطار العالم . فكانت الجمهورية العربية السورية واحدة من أقطار المنطقة التي تأثرت سلبيا بهذه الأزمة . فضلا عن الخسائر التي تعرض لها أفراد الجالية السورية في الكويت في ممتلكاتهم ومشروعات أعمالهم وأرصدتهم المصرفية ، والتي تصل الى مستوى النكبة ، سببت أزمة الخليج خسائر كبيرة أصابت وبشكل مباشر خزينة الدولة وعددا من المنشآت الصناعية والأفراد في الجمهورية العربية السورية . وقد أحدثت محصلة هذه الخسائر مباشرة أضرارا مؤثرة في الاقتصاد السوري ، كما يقدر لها ، وبحكم طبيعتها ، أن تحدث في المستقبل المنظور مضاعفات سلبية تطال عددا من القطاعات الانتاجية والخدمية في البلاد .

وتهدف هذه الدراسة ، والتي أعدها فريق من الباحثين من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التابعة للأمم المحدة ، التوصل الى تقديرات موضوعية للخسائر والأضرار الاقتصادية الناجمة مباشرة عن أزمة الخليج ، وتقديم آثارها ومضاعفاتها .

ويود فريق البحث أن يعرب عن بالغ امتنانه وعميق شكره لكل من التقى بهم في ، معرض إعداد الدراسة من رسميين وغير رسميين ، وذلك لما أبدوه من تعاون صادق ولما قدموه من تسهيلات كان لها أكبر الاثر في انجازها . ويخص الفريق بالشكر سيادة الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والاستاذ فتحي الجبان معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

(أ) S/22193 ، المرفق .

مصادر المعلومات

إن التوصل الى تقديرات موضوعية للخسائر والاضرار التي لحقت بالاقتصاد السوري نتيجة لازمة الخليج هو في الاساس رهن بالاعتماد على إحصاءات دقيقة ومعلومات موثوقة . وقد تم الالتزام بهذا الى أقصى حد ممكن وعلى الرغم من ذلك فقد تطلب الامر في بعض الحالات الوصول الى التقديرات المطلوبة بالاعتماد على طرق غير مباشرة ترتكز على الاستدلال والاستنتاج . وفي حالات أخرى جرى تبني مستويات افتراضية ، وهي خيارات لا مفر منها في دراسات من هذا النوع .

وفيما يتعلق بمصادر المعلومات اللازمة للتقدير ، فقد تم الاعتماد على منشورات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية ، وخاصة المجموعة الإحصائية الصادرة عام ١٩٩٠ ، كما استقيت المعلومات من عدد من الجهات الرسمية في سورية وخاصة وزارتي الاقتصاد والداخلية والبنك المركزي والمديرية العامة للجمارك . وفي معرض الحصول على معلومات مساعدة ، جرت لقاءات مع رئيس الجالية السورية بالكويت وعدد من أعضائها من مختلف المستويات المهنية .

خصائص الجالية السورية في الكويت

إن الإلمام بالسمات المميزة للجالية السورية في الكويت يعتبر مقدمة لا بد منها لتفسير العديد من الاسس التي بنيت عليها بعض التقديرات وخاصة تلك التي قامت على مستويات افتراضية . فهذه الجالية هي واحدة من أقدم الجاليات التي أخذت بالتوافد الى الكويت وساهمت في بنائها ونهضتها ، وذلك منذ ابتدأت هذه الدولة في استثمار ثرواتها النفطية . وعلى الرغم من أن الجالية السورية لم تكن من حيث حجمها أكبر الجاليات عددا في الكويت ، كما أنها ليست الاكبر من بين الجاليات السورية في الاقطار الاخرى ، فقد اتسمت في كل الاوقات بفعالية اقتصادية تفوق الوزن النسبي لعدد افرادها سواء في الدولة المضيفة أو في الوطن الام . ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى عدد من الاعتبارات أهمها :

(أ) إن نسبة كبيرة من أفراد هذه الجالية هم من التجار والمقاولين الكبار ذوي الثراء الواسع والذين يمتلكون مشروعات أعمال ضخمة وكذلك الحرفيين ؛

(ب) إن الغالبية العظمى من العاملين لحساب الغير بأجر في المؤسسات الحكومية والمنشآت الخاصة هم من ذوي الكفاءة وحملة المؤهلات العالية والعمال المهرة ، الذين يحصلون على دخول مرتفعة قياسا بأفراد الجاليات الاخرى ؛

(ج) إن ارتباط أفراد هذه الجالية بالوطن الام يعتبر وثيقا قياسا بارتباط السوريين في بلدان المهجر الاخرى ، وخاصة بأولئك المتواجدين في أقطار أوروبا وأمريكا . ويرجع ذلك أساسا الى أن قسما كبيرا منهم ترك في الوطن بعض أو كل أفراد أسرته ، وله فيه عقارات وممتلكات وربما مشروعات أعمال أيضا . فضلا عن قرب الكويت من الجمهورية العربية السورية .

إن تلك الاعتبارات هي في الواقع عوامل مؤثرة ولابد من أخذها بعين الاعتبار سواء في تقدير خسائر أفراد الجالية السورية في الكويت ، أو عند تقدير حجم التحويلات وغيرها من العناصر الاخرى .

أولا - خسائر أفراد الجالية السورية في الكويت

تشير المعلومات المستقاة من مصادر متعددة الى أن عدد أفراد الجالية السورية في الكويت يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة منهم ٥٠ ألف يعتبرون نشطين اقتصاديا . أما الباقون فهم باقي أفراد عائلاتهم غير النشطين اقتصاديا . وقدرت الخسائر التي لحقت بهؤلاء بحوالي ١٧٤ ٩ مليون دولار أمريكي . وقد تم التوصل الى هذا التقدير على أساس تقسيم النشطين اقتصاديا إلى فئتين :

الفئة الاولى

عدد أفرادها ٣٠ ألفا ، وهم التجار والمقاولون والحرفيون وغيرهم من العاملين لحسابهم . وقدرت خسائرهم المتعلقة بمشروعات أعمالهم بحوالي ٣١٧ ٦ مليون دولار موزعة على الاوجه التالية :

فروغ وتجهيزات محل	٠٦٩ ٢ مليونا
بضاعة	٢٠٧ ٣ ملايين
وسائل نقل عامة	٢٧٦ مليونا
انخفاض أسعار الصرف للودائع والسيولة	٢٨٢ ١ مليونا
ديون وودائع معدومة	٣٤٥ مليونا
متفرقات (سندات مقطوعة ، أوراق مالية ... الخ)	١٣٨ مليونا

الفئة الثانية

وعدد أفرادها ٣٠ ألفا وتتألف من جملة العاملين لحساب الغير بأجر محدد سواء في المؤسسات الحكومية أو في المنشآت الخاصة . وقدرت جملة خسائر أفراد هذه الفئة بحوالي ٥٨٢ ١ مليون دولار موزعة على النحو التالي :

تعويضات نهاية الخدمة	٥١٧ مليونا
انخفاض أسعار الصرف للودائع والسيولة	٩٦٢ مليونا
ودائع معدومة	١٠٣ مليونا

أما فيما يتعلق بالسكن ومحلقاته فقد قدرت لكلا الفئتين بحوالي ٢٧٥ ١ مليونا ، موزعة كما يلي :

أثاث وأجهزة منزلية وملابس	٠٣٤ ١ مليونا
ودائع عينية ومصوغات	١٧٢ مليونا
سيارات سياحية	٦٩ مليونا

وقد قدرت الخسارة في كل من الأوجه المذكورة للفرد الواحد من كل فئة أولا ، ومن ثم ضرب الناتج بالعدد المقدر للأفراد الذين تعرضوا للخسارة . وبالنسبة للفرد الواحد فقد حدد متوسط للقيمة التقديرية لكل نوع من الممتلكات أو الحقوق وضرب بنسبة الخسارة المتوقعة في هذه القيمة وقد تراوحت نسبة الخسارة التي اعتمدت للتقدير بين (٦٠ في المائة) و (١٠٠ في المائة) (انظر الملحق الأول) .

ثانيا - الخسائر الاقتصادية

إلى جانب الخسائر الكبيرة التي تعرض لها أفراد الجالية السورية في الكويت ، فقد سببت الأزمة خسائر جمة أصابت وبشكل مباشر خزينة الدولة وعدد من المنشآت الاقتصادية والأفراد داخل القطر العربي السوري . وقد أحدثت محصلة هذه الخسائر أضرارا مؤثرة في الاقتصاد السوري ، كما يقدر لها ، وبحكم طبيعتها أن تحدث في المستقبل المنظور مضاعفات سلبية تطال عددا من القطاعات الانتاجية والخدمية . وقد نجمت هذه الخسائر عن مجموعة من الوقائع التي أفرزتها الأزمة . وكان من أهم هذه الوقائع ما يلي :

(أ) انعدام تحويلات وارساليات السوريين من الكويت ، وانخفاض حجم الارساليات من أقطار الخليج الاخرى عن مستوياتها المعتادة ؛

(ب) توقف قدوم المصطافين من الكويت وأقطار الخليج وانخفاض عدد القادمين الى الجمهورية العربية السورية من أقطار أخرى ؛

(ج) توقف الصادرات السورية الى الكويت ، وانخفاض حجم الصادرات الى أقطار الخليج والاردن بدرجات متفاوتة ؛

(د) انخفاض سعر صرف الليرة السورية بالنسبة للعملات الاجنبية ؛

(هـ) تراجع حجم الترانزيت للسلع والركاب عبر الجمهورية العربية السورية وايقاف الرحلات الجوية بين الجمهورية العربية السورية والكويت ، وتأثر حجم النشاط بالموانئ السورية ؛

(و) وقف العمل بمشروع اتفاقية كانت ستبرم بين الجمهورية العربية السورية والعراق قبيل الازمة . وتتعلق هذه الاتفاقية بإعادة ضخ النفط العراقي عبر خط الانابيب السوري الى ميناء التصدير في بانياس ، وكذلك بحصول الجمهورية العربية السورية على كميات من النفط بأسعار مخفضة ، وبإعادة فتح الحدود بين البلدين . وقد أوقف العمل على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ بسبب التزام الحكومة السورية بالقرارات الدولية الخاصة بمقاطعة العراق ؛

(ز) وقد منحت الحكومة السورية القادمين من الكويت (سوريين وكويتيين) تسهيلات جمة في صورة اعفاءات جمركية وقبول أبنائهم في مدارس وجامعات القطر وغير ذلك من التسهيلات المختلفة .

وقد ترتب على تلك الوقائع مجموع من النتائج ذات العلاقة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وهي رغم تشابكها فإنه يمكن تلخيص محصلتها فيما يلي :

(أ) انخفاض حصيلة دخل البلاد من القطع الاجنبي والذي نجم كما أسلفنا عن نقص تحويلات وارساليات المغتربين السوريين وانخفاض الدخل من قطاع السياحة وتدني حجم الصادرات وضمور حجم الترانزيت وتجميد العمل بالاتفاق النفطي مع العراق ؛

(ب) ارتفاع تكلفة مستوردات القطر من السلع والخدمات نتيجة انخفاض سعر الصرف لليرة السورية في الاسواق المجاورة .

(ج) وقد نجم عن انخفاض حجم الصادرات انخفاض مستويات الانتاج في المنشآت التي تعتمد في تصريف منتجاتها على أسواق الكويت ودول الخليج الاخرى ، وخاصة منشآت الصناعات النسيجية والمفروشات والصناعات البلاستيكية ؛

(د) كما نجم عن انحسار عدد المصطافين والسياح هبوط في مستويات تشغيل المنشآت السياحية وفي مقدمتها المطاعم والفنادق والمجمعات السياحية ومؤسسات النقل السياحي وغيرها ؛

(هـ) زيادة أعباء العديد من مؤسسات الخدمات الحكومية وخاصة المؤسسات التعليمية وما رافق ذلك من أعباء إضافية على خزينة الدولة نتيجة الاعفاءات والتسهيلات التي منحت للقادمين من الكويت ؛

(و) ارتفاع نسب البطالة الظاهرة والمقنعة ، ليس فقط بسبب قدوم أعداد كبيرة من السوريين في سن العمل ، ولكن أيضا لتدني مستويات النشاط الاقتصادي في العديد من المؤسسات الانتاجية والخدمية التي تاثرت بالازمة .

ومهما يكن من أمر ، فإن دراسة الاضرار المترتبة على تلك النتائج وتقويم آثارها وانعكاساتها الاقتصادية يبقى رهنا بمعرفة المستوى الكمي للخسائر المباشرة ، وهو ما سنستعرضه فيما يلي :

ألف - انخفاض قيمة تحويلات وإرساليات السوريين في الخارج

إن التوصل الى تقديرات مقبولة تبين تحويلات السوريين من الخارج ، وما أصاب هذه التحويلات من نقص نتيجة للازمة مسالة يكتنفها العديد من الصعوبات . ذلك لان التحويلات وخاصة الإرساليات النقدية منها تنتقل عبر قنوات مختلفة . وهذه القنوات وإن كانت في معظمها مشروعة قانونا ، إلا أنها لا تخضع في مطلق الاحوال لرصد إحصائي من قبل الجهات الرسمية . فالقادم الى الجمهورية العربية السورية (مواطنا كان أو غير مواطن) يحق له ، وبموجب الاجراءات المعتمدة أن يحمل معه عبر نقاط العبور كمية

غير محدودة من النقد الوطني أو الأجنبي . وهو غير مطالب بالتصريح عما يحمله من العملة السورية . كما أنه لا يلتزم غالبا بالتصريح عما يدخله من عملات أجنبية إلا إذا كان يزمع اخراجها ، أو بعضا منها ، عند المغادرة ، أو يعتزم تبديلها في المصارف الحكومية المعتمدة .

ولهذا فإن الخيار الممكن لتقدير حجم تحويلات السوريين في الخارج هو رصدها من حيث أنواعها واستعمالاتها ومصباتها النهائية . فالتحويلات من حيث أنواعها تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية :

(أ) تحويلات عينية ، وهي قيمة ما يحمله القادم من سلع وحاجيات مختلفة لاستعماله وأسرته أو لإهدائها للأقارب والمعارف . ويمكن تقدير قيمة هذا النوع من التحويلات بسهولة وذلك بتبني متوسط افتراضي لقيمة ما يحمله كل مغترب عند زيارته للوطن ؛

(ب) هو الحوالات الرسمية التي تتم عبر القنوات المصرفية المعتمدة . غير أن هذا النوع من التحويلات يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التحويلات وتصب حصيلته من العملات الأجنبية غالبا لدى الأجهزة المعنية بالدولة ؛

(ج) فيشمل الارساليات النقدية التي يحملها القادم بنفسه أو يرسلها بواسطة الغير . ويستقطب هذا الشكل النسبة العظمى من إجمالي قيمة التحويلات . ويقوم المغترب عادة باستبدال قسم من هذه التحويلات بالعملة السورية غالبا في بلدان المهجر أو أسواق الاقطار المجاورة ، في حين يحتفظ بالقسم الآخر على شكل مدخرات بالعملة الأجنبية يلجأ لتبديلها عند الحاجة .

ومهما يكن من أمر ، وأيا كانت قنوات توارد التحويلات النقدية الى القطر ، فإن ثمة حقيقة معروفة ، وهي أن هذه التحويلات تعتبر من الناحية الفعلية المصدر الاساسي لتسديد قيمة مستوردات القطاع الخاص من مواد وسلع ومعدات ذلك لأن السياسة الراهنة للدولة في مجال التجارة الخارجية تقوم على أساس أن مهمة توفير القطع الأجنبي لتسديد قيمة مستوردات القطاع الخاص تقع على عاتق المستوردين أنفسهم . ويأتي هذا القطع في الواقع من مصدرين : الاول - هو النسبة من القطع الأجنبي التي تسمح الأنظمة المرعية لمصدري القطاع الخاص الاحتفاظ بها من قيمة صادراتهم بهدف استيراد ما يحتاجون اليه من مواد أولية ومستلزمات الانتاج الاخرى . والثاني - هو ما يحصلون عليه من قطع أجنبي من تحويلات المغتربين السوريين .

من جهة أخرى ، فإن التحويلات والإرساليات النقدية للمغتربين السوريين تعطي ، بشكل أو بآخر ، نسبة لا يستهان بها من قيمة مستوردات الدولة بالقطاع العام . ذلك لأن القطاع العام يقوم أساسا بتغطية قيمة مستورداته من قيمة الصادرات وكذلك من موارد الدولة من القطع الاجنبي ، ويأتي قسم من هذه الموارد مباشرة أو بشكل غير مباشر من تحويلات وارساليات السوريين في المهجر . حيث أن بعض منتجات القطاع العام تباع للقطاع الخاص بالعملة الاجنبية كما أن ثمة رسوم وضرائب مختلفة تستوفى من المغتربين السوريين بالقطع الاجنبي ، هذا اضافة لما يستبدله المغتربون السوريون من عملات أجنبية لدى المصارف المعتمدة في القطر وبأسعار تشجيعية .

فضلا عن كل ما سبق فإن ثمة واقعا لابد من الإشارة اليه ، وهو أن قسما من واردات القطر من سلع وبضائع يتدفق بشكل ارساليات عينية من أسواق الاقطار المجاورة يحملها القادمون معهم بحيث لا تشملها الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالتجارة الخارجية . ومما لاشك فيه فإن القسم الاكبر من قيمة هذه الواردات يغطى بشكل أو بآخر من الإرساليات النقدية للمغتربين السوريين .

واستنادا لما سبق ، فقد تم تقدير مقدار الانخفاض في حجم تحويلات وارساليات السوريين في الخارج نتيجة لأزمة الخليج وفق الاسس والافتراضات التالية .

١ - بالنسبة لتقدير القيمة الاجمالية للتحويلات

(أ) اذا افترضنا بأن السنبة من القطع الاجنبي التي يحتفظ بها المصدرون السوريون وفق الانظمة المرعية تعادل في محصلتها قيمة واردات القطر غير المغطاة بإحصاءات التجارة الخارجية ، فإنه يمكن القول وبقدر كبير من الثقة أن حجم الإرساليات المتصرف بها من قبل المغتربين وأسرهم يعادل إجمالي قيمة مستوردات القطاع الخاص من كافة المصادر باستثناء الكويت .

(ب) إن حوالي (٣٥ في المائة من إجمالي قيمة مستوردات القطاع العام تغطى بالقطع الاجنبي من تحويلات السوريين في الخارج .

٢ - بالنسبة لتحويلات السوريين بالكويت

(أ) تشكل نسبة القوة العاملة السورية بالكويت (١٥ في المائة) من إجمالي قوة العمل السورية في الخارج . غير أن نسبة التحويلات المتصرف بها والواردة

من الجالية السورية بالكويت تقارب (٣٠ في المائة) من إجمالي تحويلات السوريين بالخارج . ويرجع ذلك الى الخصائص المميزة والاوضاع الخاصة لهذه الجالية والتي أشرنا اليها سابقا .

(ب) تغطي الجالية السورية بالكويت (٦٠ في المائة) من مجمل قيمة مستوردات القطاع الخاص من الكويت . ويقوم هذا الافتراض على أساس أن ثمة علاقات خاصة بين المستوردين وأفراد هذه الجالية .

(ج) إن المغترب (وأسرته) يحتفظ في الوطن بقسم من ارصالياته النقدية بالقطع الاجنبي يقدر متوسطه بحوالي ٦٠٠ ٥ دولار (حوالي ٦٠٠ ١ دينار كويتي) .

(د) إن كل مغترب يزور الوطن بمعدل مرة واحدة في السنة ، وانه يحمل معه في كل مرة سلعا وبضائع لاستخدامه الخاص أو لإهدائها للاهل والاقارب في الوطن تقدر قيمتها بحوالي ٤٠٠ ٢ دولار (حوالي ٧٠٠ دينار كويتي) .

(هـ) انعدمت تحويلات السوريين بالكويت كليا في حين انخفضت الارساليات النقدية للجاليات السورية في الاقطار الاخرى بنسبة (١٠ في المائة) .

(و) لم يطرأ أي تغير في كافة المعطيات التي كانت سائدة قبل الازمة .

واستنادا للاسس والافتراضات السابقة ، فقد قدر اجمالي الانخفاض في تحويلات وارساليات السوريين في الخارج بحوالي ٨٤٨ مليون دولار موزعة كما يلي (بملايين الدولارات) :

١ - قيمة التحويلات والارساليات النقدية والعينية من الكويت ... ٧٦٦

التحويلات والارساليات التي تستخدم في تمويل المستوردات ٢٦٦

من الكويت = ١٥
من خارج الكويت = ٢٥١

ارساليات نقدية مكتنزة داخل القطر	٣٨٠
ارساليات عينية	١٢٠
٢ - انخفاض قيمة التحويلات من الجاليات السورية الاخرى	٨٣

باء - أثر الأزمة على قطاع التجارة الخارجية

ترتبط الجمهورية العربية السورية مع مجموعة الدول الخليجية والاردن بعلاقات تجارية مميزة . وتعتبر هذه الاقطار إضافة للعراق أسواقا تقليدية للمنتجات السورية المختلفة ، وخاصة المنسوجات والمواد الغذائية . ففي عام ١٩٨٩ واصلت قيمة الصادرات السورية الى أقطار الخليج والاردن الى حوالي ٣١٠ ملايين دولار . ويشكل هذا المبلغ حوالي ٦٢ في المائة من إجمالي صادرات الجمهورية العربية السورية الى البلاد العربية . كما يشكل ١٠ في المائة من قيمة الصادرات الى كل دول العالم . ولو استثنينا الصادرات الى الاتحاد السوفياتي ، فإن هذه النسبة ترتفع الى ١٦ في المائة .

ويؤخذ من دراسة السلسلة الزمنية للصادرات السورية الى دول الخليج والاردن ، أن حجم هذه الصادرات آخذ في التصاعد سنة بعد أخرى ، وكان من المتوقع أن يسجل في عام ١٩٩٠ رقما قياسيا ، خاصة بعد عودة العلاقات الطبيعية مع سلطنة عمان . ومما يدلل على ذلك أن قيمة الصادرات السورية الى مجموعة أقطار الخليج والاردن وصلت خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام ١٩٩٠ الى ٢٩٣ مليون دولار هذا على الرغم من أن الفترة الزمنية التي يمثلها هذا الرقم تتضمن حوالي شهرين من عمر الازمة . وعلى أية حال ، ولو سارت الامور على ما كانت عليه قبل الازمة فإن قيمة الصادرات السورية الى الدول المذكورة كانت ستصل الى ما لا يقل عن ٣٩٠ مليون دولار ، أي بزيادة (٣٦ في المائة) عما كانت عليه عام ١٩٨٩ .

والحقيقة أن أهمية العلاقات التجارية مع مجموعة الدول العربية الخليجية والاردن لا تكمن فقط في ارتفاعها النسبي ، وإنما أيضا في أن الميزان التجاري بين الجمهورية العربية السورية وأقطار هذه المجموعة يميل لصالح الجمهورية العربية السورية وبمعدل (٣,٥ - الى ١) فقيمة الواردات السورية منها خلال عام ١٩٨٩ لا تتجاوز ٩١ مليون دولار .

وفيما يتعلق بالترانزيت فقد تراجع حجمه خلال الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٩ من أكثر من ١٤ مليون طن الى أقل من ٦٠٠ ألف طن وذلك نتيجة للقطيعة مع العراق . وكان من المتوقع أن ينمو حجمه مجددا مع عودة العلاقات الطبيعية بين الجمهورية العربية السورية والعراق ، والتي جمدت مرة أخرى بسبب الازمة .

لقد أحدثت الاوضاع الخاصة التي أفرزتها أزمة الخليج أضرارا بدأت مع بدء الازمة وسوف تحدث مع استمرارها آثارا ضارة بقطاع التجارة الخارجية . فقد توقفت الصادرات الى الكويت ، وأخذت الصادرات الى الاردن وأقطار الخليج بالتقلص تدريجيا . وقد أصاب ذلك بشكل خاص عددا من الصناعات السورية التقليدية وخاصة صناعة المنسوجات والالبسة والمفروشات وكذلك الصناعات البلاستيكية والصناعات والمنتجات الغذائية كالدجاج والبيض والخضار والفواكه . وفضلا عن ذلك فقد كان من المتوقع أن يؤدي تطبيع العلاقات بين سورية والعراق الى وصول حجم الصادرات السورية الى مستويات قياسية أخرى .

من جهة أخرى ، فإن محصلة الاوضاع المادية والنفسية التي أفرزتها الازمة أدت الى هبوط فوري في أسعار صرف الليرة السورية في الاقطار المجاورة بما لا يقل عن (١٠ في المائة) الامر الذي نجم عنه بالضرورة ارتفاع في تكلفة الواردات .

وهكذا فقد شملت الاضرار المترتبة على الازمة المكونات الثلاثة لقطاع التجارة الخارجية ، وهي الصادرات والواردات والترانزيت ، وسنتناول فيما يلي تقديرات للخسائر الاقتصادية المباشرة لتلك الاضرار وذلك للمكونات الثلاث كل على حدة .

١ - الخسائر في الصادرات

(أ) <u>صادرات سورية الى الكويت</u>

بلغت قيمة الصادرات الى الكويت خلال الاشهر السبعة الاولى من عام ١٩٩٠ حوالي ١٧ مليون دولار . ووفقا لمعدلها الشهري فإن قيمة هذه الصادرات يفترض أن تصل الى ٣٠ مليون دولار في السنة . وقد سبب التوقف الفوري للتصدير الى الكويت خسائر لكل من الدولة والمصدرين والمنتجين على حد سواء . فقد حرمت خزينة الدولة من تلك النسبة من القطع الاجنبي والتي يتوجب على المصدرين صرفها بالاسعار الرسمية وقدرها (٣٥ في المائة) من قيمة الصادرات . وتزيد القيمة السوقية لهذا القطع عن القيمة الإسمية

بحوالي أربعة أمثال الامر الذي يرتب للدولة فائضا صافيا مقداره (١٩ في المائة) من قيمة الصادرات . من جهة أخرى فقد أصاب توقف الصادرات الى الكويت المصدرين بخسارة نجمت أساسا عن التعهدات غير المسددة وأرباح التصدير تقدر بحوالي (٢٥ في المائة) من قيمة الصادرات . أما أضرار المنتجين فتتجلى في انخفاض أسعار السلع المعدة للتصدير وكذلك في هبوط مستويات الانتاج في منشآتهم الامر الذي يضيف خسائر أخرى متفرقة .

وفيما يتعلق بحالة الكويت بشكل خاص فتقدر قيمة الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار السلع المعدة للتصدير والخسائر الناجمة عن نقص الانتاج بحوالي ٣٠ ٪ ، واستنادا لما سبق ، قدرت الخسائر الناجمة عن وقف التصدير إلى الكويت ولسنة واحدة بحوالي /٢٢/ مليون دولار موزعة على النحو التالي :

١٩ ٪ - خسائر خزينة الدولة في القطع الاجنبي = ٥,٧ مليون دولار
٢٥ ٪ - خسائر المصدرين = ٧,٥ مليون دولار
٣٠ ٪ - خسائر المنتجين = ١٩,٠ مليون دولار

(ب) <u>صادرات سورية إلى أقطار الخليج الاخرى والاردن</u>

كان من المتوقع أن تصل قيمة صادرات سورية إلى أقطار الخليج والاردن كما أسلفنا إلى حوالي /٣٩٠/ مليون دولار في السنة منها /٣٠/ مليونا هي القيمة المقدرة للصادرات إلى الكويت . وتقدر نسبة الانخفاض في هذه الصادرات بحوالي (٢٥ ٪) أي بما قيمته /٩٠/ مليون دولار . ولهذا فإن الخسارة الناجمة عن ذلك تقدر بحوالي /٥٨/ مليون دولار موزعة على النحو التالي :

١٩ ٪ - خسائر خزينة الدولة من القطع الاجنبي = ١٧,١ مليون دولار
٣٠ ٪ - خسائر المصدرين = ١٨,٠ مليون دولار
٣٥ ٪ - خسائر المنتجين = ٢٢,٥ مليون دولار

ويلاحظ بأن نسبة الخسارة من قيمة الصادرات والتي اعتمدت في هذا التقدير انخفضت عن تلك المقدرة بالنسبة للكويت وذلك لانه من المتوقع أن يتكيف هؤلاء مع الاوضاع المستجدة بشكل تدريجي .

(ج) التصدير إلى العراق :

من المعروف أن ثمة اتصالات كانت تجري بين سورية والعراق تهدف إلى إعادة تطبيع العلاقات بينهما . وكانت جميع الدلائل تشير إلى أن الطرفين توصلا إلى اتفاق لإعادة فتح الحدود بينهما ومعاودة ضخ النفط العراقي عبر خط الانابيب السوري وامداد سورية بكميات محددة من النفط بأسعار مخفضة غير أن التزام الحكومة السورية بالقرارات الدولية القاضية بمقاطعة العراق اقتصاديا أدى إلى تجميد العمل بما تم الاتفاق عليه .

وقد نجم عن هذا الالتزام حرمان سورية من مكاسب اقتصادية مجزية تعتبر الآن بمثابة خسائر اقتصادية . فقد كان من المتوقع أن يتنامى حجم الصادرات السورية إلى العراق ، وينشط الترانزيت عبر الموانيء السورية وعلى الرغم من عدم توفر معطيات كافية لتقدير الخسائر في التصدير والناجمة عن تجميد سريان الاتفاق ، فإن تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين يشير إلى أن العراق كان دائما أحد أهم الأسواق التقليدية للمنتجات السورية ، وخاصة الالبسة والمنسوجات وبعض الصناعات الكيماوية كالصابون والمنتجات البلاستيكية والغذائية ويعطي ذلك من القرائن ما يكفي لتقدير حجم الخسارة في الصادرات بما لا يقل عن /١٠٠/ مليون دولار في السنة .

٢ - الخسائر في الواردات

انخفضت أسعار الصرف لليرة السورية كما أسلفنا بنسبة (١٠ ٪) من مستوياتها قبيل الأزمة . وقد أحدث هذا الانخفاض أثرا مزدوجا .

فهو من جهة رفع حصيلة الصادرات وتحويلات السوريين من الخارج مقيمة بالعملة السورية ، لكنه من جانب آخر زاد من تكلفة المستوردات مقيمة أيضا بالعملة السورية . وكانت محصلة هذين الاتجاهين خسارة للاقتصاد الوطني قدرت بحوالي /١٥٠/ مليون دولار في السنة . وقد تم التوصل إلى هذا التقدير استنادا لما يلي :

(أ) بلغت قيمة الواردات المنظورة (المعطاة باحصاءات التجارة الخارجية) حوالي /٣ ١٤٣/ مليون دولار ، مع افتراض ثبات مستويات الاستيراد في السنة التالية لتاريخ بدء الأزمة فإن تكلفة المستوردات مقيمة بالعملة السورية سوف ترتفع بما يعادل /٣١٤/ مليون دولار (بزيادة ١٠ ٪) ؛

(ب) قدرت قيمة الارساليات النقدية المتصرف بها قبل الازمة بحوالي /١٨٥/ مليون دولار في السنة . ومن المتوقع أن تهبط حصيلة هذه التحويلات بسبب الازمة بمقدار /٤٤٨/ مليون دولار ليصبح في حدود /٦٣٨/ مليون دولار (انظر الملحق الثاني) . وبالنظر لانخفاض أسعار صرف الليرة السورية فإن الزيادة في مبلغ التحويلات المتوقعة لما بعد الازمة مقومة بالعملة السورية تصبح في حدود /٦٤/ مليون دولار ؛

(ج) وهكذا فإن العبء الناجم عن انخفاض أسعار صرف الليرة السورية يصبح في حدود /١٥٠/ مليون دولار .

وتقتضي الإشارة إلى أنه افترض عند إجراء هذا التقدير بأن حصيلة القطع الاجنبي من الصادرات مدفوعة القيمة يعادل قيمة الواردات غير المصرح عنها للاجهزة الجمركية .

٣ - الخسائر في الترانزيت

تقدر قيمة الخسائر الاقتصادية في مجال الترانزيت بحوالي /١٠٠/ مليون دولار سنويا ، ويمثل هذا الرقم الانخفاض المتوقع في حجم الترانزيت إلى الاقطار العربية الخليجية ، وما كان متوقعا من ازدهار حركة نقل البضائع إلى العراق عبر الموانئ والاراضي السورية ووقف الرحلات الجوية إلى الكويت .

جيم - خسائر القطع الاجنبي من السياحة

نجمت الخسائر التي لحقت بقطاع السياحة أساسا عن التوقف المفاجئ في قدوم المصطافين من الكويت وأقطار الخليج الاخرى ، والذي حدث في ذروة موسم الاصطياف . ومن المتوقع أن يستمر هذا التوقف على مدار السنة اللاحقة لتاريخ بدء الازمة . كما يتوقع حدوث انخفاض ملموس في عدد السياح والقادمين إلى سورية من الاقطار الاخرى بسبب مضاعفات الازمة . وفضلا عن الاثار المباشرة المترتبة على ذلك ، والتي تتمثل في انخفاض حصيلة دخل البلاد من القطع الاجنبي ، فإن ثمة أضرار جمة أصابت المنشآت السياحية المختلفة والافراد من ذوي العلاقة بهذا القطاع .

وقد قدرت جملة الخسائر في القطع الاجنبي والناجمة عن تدني عدد القادمين إلى القطر بحوالي /٤٥٤/ مليون دولار في السنة . وتم التوصل إلى هذا الرقم انطلاقا من الاسس ووفقا للخطوات التالية :

(أ) إن عدد القادمين إلى القطر في السنة المدروسة كان سيحافظ على مستوياته التي كان عليها قبل الأزمة ، وبالذات العدد المسجل عام ١٩٨٩ ؛

(ب) على الرغم من أن قسما من القادمين إلى القطر لا يعتبرون سياحا بالمعنى المتعارف عليه ، فإنه لا يمكن اهمال ما ينفقه هؤلاء بالقطع الأجنبي خلال تواجدهم في البلاد . ولهذا ، ولأغراض التقدير ، اعتبر جميع القادمين بمثابة سياح ؛

(ج) إن الرقم المقدر للخسائر في القطع الأجنبي هو في الواقع حاصل ضرب مقدار الانخفاض المتوقع في عدد الليالي السياحية بسبب الأزمة بمتوسط انفاق القادم الواحد في الليلة والمقدر ب /١٥٠/ دولار . ويشمل هذا المتوسط ما يدفعه القادم لقاء الإقامة في الفنادق أو الشقق المفروشة وما ينفقه على الطعام والشراب والمواصلات والمشتريات من السلع والخدمات المختلفة ؛

(د) وقد قدر مقدار الانخفاض في عدد الليالي السياحية بتبني معدلات افتراضية لعدد الليالي التي كان يقضيها الفرد قبل الأزمة . ونسب الانخفاض في هذا العدد بسبب الأزمة . وجرى التمييز في المعدلات الافتراضية ونسب انخفاضها تبعا للجنسية (انظر الملحق الثالث) .

دال - خسائر خزينة الدولة من الضرائب والرسوم

منحت الجهات المختصة في سورية القادمين من الكويت (سوريين وكويتيين) تسهيلات متعددة في صورة اعفاءات جمركية واستثناءات خاصة من بعض الأنظمة والاجراءات المرعية في العديد من المجالات . كما بذلت الأجهزة الحكومية ، وخاصة أجهزة الأمن العام والجمارك والتعليم ، جهودا استثنائية لاستيعاب التدفق المفاجئ من القادمين خلال الأيام الأولى للأزمة . وفيما يلي عرضا للتسهيلات الممنوحة لهؤلاء القادمين :

(أ) إعفاء سيارات القادمين من تسديد الرسوم الجمركية المتوجبة بالقطع الأجنبي ، وهي تعادل /١١٥/ دولارا عن كل سيارة لقاء مكوثها داخل القطر فترة لا تتجاوز أربعة أشهر . وقد وصل عدد السيارات السياحية القادمة منذ بدء الأزمة إلى حوالي /١٥/ ألف سيارة ؛

(ب) تمديد فترة مكوث هذه السيارات لسنة اضافية وإعفاء مالكيها من الرسوم المترتبة على ذلك ؛

(ج) إعفاء الامتعة المرافقة للقادمين من الرسوم الجمركية ؛

(د) منح شحنات الاثاث والاجهزة المنزلية صفة الادخال المؤقت وبالتالي عدم تقاضي أي رسوم جمركية عليها ويتوقع أن يصل عدد هذه الشحنات إلى حوالي /٣٠٠٠/ شحنة ؛

(هـ) استيعاب أبناء القادمين في المدارس والجامعات السورية وقبولهم فيها كشرطيين لحين توفر الفرصة المناسبة لابراز الوثائق المدرسية المطلوبة ؛

(و) إعفاء نزلاء الفنادق من الكويتيين من تسديد نفقات الإقامة بالقطع الاجنبي استثناء من الانظمة المرعية .

وقد حرمت خزينة الدولة لقاء هذه الاعفاءات والتسهيلات من موارد ضريبية تقدر حصيلتها بما يعادل /٣١/ مليون دولار .

من جهة أخرى فقد أوجب القانون رقم /١٩/ الصادر عام ١٩٨٩ على كل سوري يعمل في الخارج رسما سنويا يدفع بالقطع الاجنبي ، يتوقف مقدار هذا الرسم على المستوى المهني للمغترب في بلد الاغتراب . ويتراوح هذا الرسم بين /٥٠/ دولارا للعامل العادي غير المؤهل و /٧٠٠/ دولار للتاجر والصناعي والحرفي . وتقدر الحصيلة السنوية من هذا الرسم بالنسبة للقوة العاملة السورية في الكويت بحوالي /١٨/ مليون دولار ، حرمت منها خزينة الدولة نتيجة للازمة (انظر الملحق الرابع) .

هاء - المنحة الكويتية للجمهورية العربية السورية

في إطار التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية السورية والكويت ، تقوم حكومة الكويت بتسديد قيمة واردات سورية من سماد اليوريا من الكويت والتي تصل قيمتها إلى /٥٠/ مليون دولار في السنة . ونظرا للظروف الراهنة ، فقد توقف استيراد هذه المادة .

واو - عوائد مرور النفط العراقي

أدى التزام سورية بالقرارات الدولية القاضية بوقف التعامل التجاري مع العراق كما أسلفنا إلى تجميد اتفاق مبدئي كان قد تم التوصل إليه لاستئناف ضخ النفط العراقي عبر الجمهورية العربية السورية وحصول الجمهورية العربية السورية على أربعة ملايين برميل من النفط سنويا بسعر يقل عن أسعار السوق بحوالي (٥٠ ٪) . وتقدر الخسارة المترتبة على تجميد العمل بالاتفاق بحوالي /٣٦٠/ مليون دولار سنويا . ويمثل هذا المبلغ العوائد المتوقعة لمرور النفط وكذلك فارق تخفيض أسعار النفط العراقي الذي كانت ستحصل عليه الجمهورية العربية السورية .

ثالثا - الخسائر الاقتصادية غير المباشرة

كما تبين من العرض السابق ، فقد وصلت حصيلة الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن أزمة الخليج إلى حوالي /٢ ١٧٩/ مليون دولار (انظر الملحق الخامس) . غير أن الاضرار الحقيقية التي لحقت بالاقتصاد السوري نتيجة للأزمة لا تتوقف عند هذا الحد ، فالنتائج الاقتصادية المترتبة على الخسائر المباشرة ومضاعفاتها وتفاعلاتها مع العوامل النفسية تسببت في أضرار وخسائر تفوق في حجمها ما لحق بالاقتصاد السوري من خسائر مباشرة . كما يتوقع أن تستمر آثار هذه المضاعفات إلى أمد غير قصير مولدة باستمرار حلقات مفرغة وخسائر جديدة قبل أن تمكن المجهودات الحكومية من تطويقها . ومع الافتقار إلى المعطيات الكافية فإن حصر هذه المضاعفات وتقدير الخسائر المترتبة عليها يصبح أمرا متعذرا . غير أن التكهن ببعض ما يمكن أن يحدث يعتبر في ضوء القوانين الاقتصادية أمرا مشروعا . فانخفاض حصيلة الدخل من القطع الاجنبي مثلا سوف يحدث خللا في ميزان المدفوعات الذي بذلت خلال السنوات القليلة الماضية تضحيات تقشفية حادة لضمان توازنه . كما سيضعف هذا الانخفاض قدرة الاقتصاد على تغطية تكاليف الكم الكافي من مستوردات البلاد من المواد الاولية والمعدات وغيرها من مستلزمات الانتاج الاخرى ، الامر الذي سوف يؤثر سلبيا على مستويات الانتاج والعمالة .

أما الآثار التضخمية التي أفرزتها الأزمة ، والتي كان أحد أبرز مظاهرها انخفاض أسعار صرف الليرة في الأسواق المجاورة فسوف يترتب عليها ارتفاع تكلفة المستوردات وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات خاصة تلك التي لا تخضع للرقابة الحكومية على الاسعار ، وكذلك انخفاض القيمة الحقيقية للفائدة على الودائع المصرفية وما قد يؤثر في مستويات تنامي حجم الودائع .

وفيما يتعلق بانخفاض الصادرات فإن هذا الانخفاض سوف يقود إلى انخفاض مستويات الانتاج في بعض القطاعات وتقلص في نمو الناتج القومي . وفضلا عن ذلك كله ، فإن الآثار النفسية للأزمة ، والخوف من احتمال تفاقمها سوف يحد من التوسع في الاستثمار من قبل القطاع الخاص في المشروعات الانتاجية السلعية منها والخدمية .

الملحق الاول

تقدير خسائر أفراد الجالية السورية بالكويت
(بملايين الدنانير الكويتية)(أ)

التجار والمقاولين والحرفيين (٣٠ ألفا)	
فروغ وتجهيزات محل (٣٠ ألف محل × ٣٠ ألف دينار × ١٠٠ ٪)	٦٠٠
بضائع (٣٠ ألف محل × ٤٠ ألف دينار × ٨٠ ٪)	٦٣٠
وسائل نقل عامة (٣٠ ألف × ٥ ألف دينار × ٨٠ ٪)	٨٠
انخفاض أسعار الصرف للودائع والسيولة (٣٠ ألف × ٣٠ ألف دينار × ٩٢ ٪)	٣٧٣
صافي الديون والودائع المعدومة (٣٠ ألف × ٥ ألف دينار × ١٠٠ ٪)	١٠٠
خسائر متفرقة (٣٠ ألف × ٣ ألف دينار × ١٠٠ ٪)	٤٠
المجموع الفرعي	١ ٨٣٣
العاملين لحساب الغير بأجر (٣٠ ألفا)	
تعويضات نهاية الخدمة (٣٠ ألف مشتغل × ٥٠٠ دينار × ١٠ سنوات × ١٠٠ ٪)	١٥٠
انخفاض أسعار الصرف للودائع والسيولة (٣٠ ألف × ١٠ ألف دينار × ٩٣ ٪)	٢٧٩
ودائع معدومة (٣٠ ألف × ألف دينار × ١٠٠ ٪)	٣٠
المجموع الفرعي	٤٥٩
السكن وملحقاته لمجموع الفئتين (٥٠ ألفا)	
أثاث وأجهزة منزلية وملابس (٥٠ ألف × ١٠ ألف دينار × ٦٠ ٪)	٣٠٠
ودائع عينية ومصوغات (٥٠ ألف × ٣ ألف دينار × ٥٠ ٪)	٥٠
سيارات سياحية خاصة (١٠ ألف سيارة × ٢٠٠٠ دينار × ١٠٠ ٪)	٣٠
المجموع الفرعي	٣٧٠
المجموع	٣ ٦٦١

(أ) حولت القيمة المعادلة بالدولار الامريكي على أساس : ١ دولار = ٠,٢٩ دينار كويتي .

الملحق الثاني

تقدير الانخفاض في قيمة التحويلات

١ -	إجمالي قيمة مستوردات القطاع الخاص عدا الكويت (إحصاءات رسمية)	٨٦٨ مليون دولار
٢ -	٢٥ ٪ من مستوردات القطاع العام (إحصاءات رسمية)	٣٠٢ مليون دولار
٣ -	مجموع قيمة المستوردات التي تغطى من التحويلات المتصرف بها (١ + ١)	١٧٠ ١ مليون دولار
٤ -	نسبة مساهمة الجالية السورية بالكويت من القيمة المذكورة (مفترضة)	٣٠ ٪
٥ -	القيمة المقدرة لمساهمة الجالية السورية بالكويت في تمويل المستوردات (٣ × ٤)	٣٥١ مليون دولار
٦ -	اجمالية قيمة مستوردات القطاع الخاص من الكويت (احصاءات رسمية)	٣٥ مليون دولار
٧ -	نسبة مساهمة الجالية السورية في تغطية هذه المستوردات (مفترضة)	٦٠ ٪
٨ -	قيمة مساهمة الجالية السورية في تغطية المستوردات من الكويت (٦ × ٧)	١٥ مليون دولار
٩ -	متوسط ما يدخره الفرد الواحد من القوة العاملة داخل القطر بالقطع الاجنبي (مقدرة)	٦٠٠ ٥ دولار
١٠ -	عدد أفراد قوة العمل السورية بالكويت (مقدرة)	٥٠ ألف مشتغل
١١ -	قيمة الارساليات النقدية المدخرة بالقطر بالقطع الاجنبي (٩ × ١٠)	٢٨٠ مليون دولار
١٢ -	قيمة الارساليات العينية في السنة لكل فرد مشتغل في الكويت (مقدرة)	٤٠٠ ٢ دولار
١٣ -	قيمة الارساليات العينية لمجموع الافراد (١٠ × ١٢)	١٢٠ مليون دولار
١٤ -	قيمة مساهمات الجاليات السورية الاخرى في تمويل المستوردات (٣ - ٥)	٨١٩ مليون دولار
١٥ -	نسبة انخفاض الارساليات النقدية للجاليات الاخرى (مفترضة)	١٠ ٪
١٦ -	قيمة الانخفاض في الارساليات النقدية للجاليات الاخرى (١٤ × ١٥)	٨٢ مليون دولار

الملحق الثالث

تقدير الخسارة من القطع الاجنبي في قطاع السياحة

الجنسية	عدد القادمين ١٩٨٩ (الف قادم)	متوسط عدد الليالي السياحية للفرد قبل الازمة	النسبة المئوية للانخفاض في عدد الليالي السياحية بسبب الازمة	مقدار الانخفاض في عدد الليالي السياحية بسبب الازمة (الف ليلة سياحية)
١	٢	٣	٤	٥ = ٢ × ٣ × ٤
كويتيون	١٤	٢٠	١٠٠ ٪	٢٨٠
عرب خليجيون	١٠٢	٢٠	١٠٠ ٪	٢٠٤٠
أرنيون ولبنانيون	٧٠١	١	٢٠ ٪	١٤٠
عرب آخرون	٨٠	٥	٢٥ ٪	١٠٠
ايرانيون	٣٠٨	١٠	١٥ ٪	٣١٢
أتـــراك	١٤٠	٣	٢٥ ٪	١٠٥
جنسيات أخرى	١١٨	٢	٢٠ ٪	٤٧
المجموع العام	١ ٣٦٣			٣ ٠٢٤

الخسارة في القطع الاجنبي = ٣ ٠٢٤ الف ليلة سياحية × ١٥٠ دولار = ٤٥٣,٦ مليون دولار .

الملحق الرابع

تقدير خسارة الدولة من الضرائب والرسوم

(ألف دولار أمريكي)

رسم مفترب ٢٠ ألف مفترب × ٦٠٠ دولار + ٣٠ ألف مفترب × ٣٠٠ دولار	١٨ ٠٠٠
رسوم ادخال سيارات ١٥ ألف سيارة × ١١٥ دولار	١ ٧٢٥
رسوم تمديد مكوث السيارات ١٥ ألف سيارة × ١١٥ دولار × ٣ دولارات	٥ ١٧٥
رسوم جمركية على أمتعة مرافقة ١٥ ألف سيارة × ١ ٠٠٠ دولار × ٣٥ ٪ رسوم	٣ ٧٥٠
رسوم جمركية على شحنات الاثاث ٣ ٠٠٠ شحنة × ١٠ ألف دولار × ٧٥ ٪ رسوم	١٥ ٠٠٠
خدمات التعليم والخدمات الإدارية الاخرى (تقدير جزافي)	٥ ٠٠٠
المجموع	٤٨ ٦٥٠

الملحق الخامس

اجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

انخفاض التحويلات		
التحويلات من الكويت		
تحويلات نقدية (تمويل الواردات)	٣٦٦	
تحويلات نقدية (من المدخرات في الوطن)	٢٨٠	
تحويلات عينية (سلع ، هدايا)	١٢٠	
المجموع الفرعي		٧٦٦
انخفاض التحويلات من السوريين في الخارج وفي أماكن أخرى		٨٢
المجموع		٨٤٨
خسائر قطاع التجارة الخارجية		
الصادرات		
إلى الكويت	٢٢	
إلى أقطار الخليج الاخرى والاردن	٥٨	
إلى العراق	١٠٠	
المجموع الفرعي		١٨٠
الواردات		١٥٠
رسوم الترانزيت		١٠٠
المجموع		٤١٥
خسائر السياحة		
المجموع		٤٥٤

خسائر النفط

خسائر تجميد اتفاقية مرور النفط العراقي	٣٠٠	
خسائر فارق تخفيض أسعار النفط العراقي	٦٠	
المجموع		٣٦٠

خسارة المنح والمعونات الخارجية

منحة الكويت (سماد اليوريا)		
المجموع		٥٠

خسائر خزينة الدولة من الضرائب والرسوم والخدمات

رسوم الهجرة	١٨	
رسوم ادخال السيارات إلى النفط وتمديد مكوثها	٧	
رسوم جمركية على شحنات الاثاث والامتعة المرافقة	١٩	
نفقات خدمات القادمين الإدارية	٥	
خدمات التعليم	٣	
المجموع		٥٢

إجمالي خسائر الاقتصاد القومي	٢ ١٧٩

المرفق الثاني

توصية من لجنة مجلس الامن المنشاة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت تتعلق بجيبوتي

إن لجنة مجلس الامن المنشاة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من جيبوتي بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة[(١)] ،

وإذ تشير الى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ الذي قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وإلى قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/ اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ في ٢ آذار/مارس ١٩٩١ ،

وإذ تشير أيضا الى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من الميثاق ،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمتها جيبوتي[(١)] بشأن التدابير التي اتخذتها كيما تُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل جيبوتي ،

---

(١) S/22209 ، المرفق .

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه جيبوتي وهي واحدة من أقل البلدان نموا ، نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتلة كما اقتضى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تتكبدها جيبوتي ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار تنفيذ جيبوتي ، وكذلك الدول الاخرى ، الكامل لقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) سيدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٣ من ذلك القرار ،

١ - تثني على حكومة جيبوتي للتدابير التي اتخذتها للامتثال لقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة جيبوتي على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتلة كما اقتضى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم المنتجات ووقف التدفقات الرأسمالية من الكويت والعراق وغير ذلك من الخسائر التجارية والمالية التي تتكبدها جيبوتي ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى جيبوتي لتخفيف الاثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام جيبوتي بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الامم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى استعراض برامج مساعدتها لجيبوتي بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الامين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الامم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها جيبوتي ، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن الى مجلس الامن .

ضميمة

الآثار المباشرة المترتبة بالنسبة لجيبوتي من جراء النزاع في الخليج الفارسي

تماما كما في حالة جميع المنازعات التي تنشأ في المنطقة ، يشهد اقتصاد جيبوتي في الوقت الحاضر مجموعة من التغيرات في أعقاب الأزمة التي أثرت في الوقت ذاته على ميزانية جيبوتي وسير العمل في هياكل القطاعات كلها .

الأجل القصير

١ - تكلفة استقرار أسعار المنتجات النفطية

الأثر الأولي للأزمة الحالية في الخليج هو زيادة في تكلفة أسعار النفط . وخلال السنوات الخمس الماضية ، أدت المنشأة العامة للهيدروكربون التي أقيمت لإضفاء الاستقرار على أسعار المنتجات النفطية إلى فائض مالي بصورة شابتة كثيرا ما تلجأ الخزانة إليها كلما واجهت صعوبة . وبالتالي ساهم هذا المصدر عمليا بمبلغ ١,٢ بليون فرنك جيبوتي (٦,٨ مليون دولار) في السنة . وأما سنة ١٩٩٠ ، التي يُتوقع أن تكون سنة إعادة تجديد لموارد الميزانية الهشة من مصادر خارجية ، فسوف تشهد نقصا لا يقل عن ١,٨ بليون فرنك جيبوتي (١٠,٣ مليون دولار) لتدابير الاستقرار فقط ، وذلك بسبب الزيادة في أسعار منتجات النفط . وبالتالي فإن التكاليف الإجمالية التي سوف تتكبدها الدولة في عملية إضفاء الاستقرار على أسعار المنتجات النفطية سوف تبلغ ٣ بلايين فرنك جيبوتي (١٧ بليون دولار) .

وبالنظر إلى الحساب الإضافي الذي سوف تدفعه هيئة توليد الكهرباء في جيبوتي التي تمثل المصدر الوحيد لطاقة إنتاج الكهرباء في البلاد ، يبلغ إجمالي التكلفة الاقتصادية المستحثة ٣,٧ بليون فرنك جيبوتي (٢١ مليون دولار) ، مما يضيف ٠,٧ بليون فرنك جيبوتي لحساب استيراد النفط المذكور أعلاه .

٢ - الخسارة في الإيرادات المالية من الاتجار
مع البلدان المجاورة

إذا لم تحسب مؤقتا الخسارة المتعلقة بالنشاط التجاري مع بلدان الخليج المجاورة ، هذه الخسارة التي تقدّر بما يزيد عن ١٢ بليون فرنك جيبوتي (٦٨ مليون دولار) ، بوصفها خسارة مباشرة في الإيرادات نتيجة للهبوط الحاد في حجم التجارة ، كان من المتوقع أن تخسر ميزانية الدولة نتيجة لذلك مبلغا إضافيا قدره ١,٥ بليون فرنك جيبوتي (٨,٥ مليون دولار) .

وبالتالي ، سوف تشهد ميزانية الدولة ، نتيجة للحالة الجديدة في الخليج ، ضائقة شديدة في السنة المالية الحالية :

(أ) خسارة حصائل المنشأة العامة للهيدروكربون : ١,٥ بليون فرنك جيبوتي (٨,٥ مليون دولار) ؛

(ب) نقص في احتياطي المنشأة العامة للهيدروكربون : ١,٢ بليون فرنك جيبوتي (٦,٨ مليون دولار) ؛

(ج) تجديد موارد صندوق استقرار المنشأة : ١,٨ بليون فرنك جيبوتي (١٠,٢ مليون دولار) ؛

(د) تعويض هيئة توليد الكهرباء للمحافظة على السعر الحالي للكهرباء : ٧٠٠ مليون فرنك جيبوتي (٤ ملايين دولار)

مجموع القيود على الميزانية في هذه الفئة يبلغ ٥,٢ بليون فرنك جيبوتي (٣٠ مليون دولار) .

٣ - ارتفاع تكاليف الاستيراد والنقل

بدون التقليل بأي شكل من الاثر السلبي للعوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية الفاعلة في جيبوتي ، ومع أخذ الارتفاع اليومي للسعر العام ، يعتبر ارتفاع تكاليف

النقل الجوي والبحري مجرد علامة أخرى على شذوذ الوضع الدولي . وينبغي لنا أن نسلّم بأن ارتفاعا بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة سوف يحدث في إجمالي الاستيراد . ولن تقل خسارة اقتصادنا عن ٥,٢٥ بليون فرنك جيبوتي (٣٠ مليون دولار) ، وسوف تؤثر على احتياطينا من العملات الأجنبية وسوف تزيد من اضطراب معيشة السكان . وهذا بطبيعة الحال نتيجة مباشرة للمخاطر المحدقة بمنطقتنا بسبب النزاع .

٤ - أنشطة المؤسسات التجارية الصغيرة

يقدّر حجم المعاملات بين المؤسسات التجارية الصغيرة وبلدان منطقة الخليج بمبلغ لا يقل عن ١٢ بليون فرنك جيبوتي (٦٧,٧ مليون دولار) في السنة . وقدّرت الخسارة بمبلغ يقرب من ٤ بلايين فرنك جيبوتي (٢٢,٦ مليون دولار) . وتضطلع بهذه الأنشطة عادة أسر بدون دخل محدد تشكل القطاع غير الرسمي في اقتصادنا .

٥ - تعليق تنفيذ المشاريع الممولة خارجيا من الكويت

إذا أخذت في الاعتبار فقط المشاريع قيد التنفيذ الآن من خلال التمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ، تبيّن أن جيبوتي تواجه بالتأكيد تعليق مشروعين هامين إلى أجل غير مسمى هما :

(أ) المرحلة الثانية لتوسيع محطة الحاويات في الميناء . وهذا التعطيل سوف يحبط استراتيجيتنا الإنمائية للعقد القادم . ويشمل هذا البرنامج توسيع منصة محطة الحاويات وكذلك أشغالا هندسية بتكلفة تبلغ ٣,٣٧٥ مليون فرنك جيبوتي (١٩ مليون دولار) ، كان يتعين أن تدفع الكويت نصفها وأن تدفع المملكة العربية السعودية الباقي ؛

(ب) مشروع تصليح وتوسيع المطار الذي تم مؤخرا اختيار متعهد له ، وهو قيد التنفيذ .

وإلى جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، تعتبر الكويت أيضا ممولا رئيسيا لهذا المشروع إذا وضعت ٥٠ في المائة تقريبا من إجمالي الاحتياجات : ١,٤٦٢ مليون فرنك جيبوتي (٨,٢٥ مليون دولار) . ويشمل هذا المشروع تحسين المرافق ، وتجديد المدرّج ، ودراسات تطوير .

٦ - مشاريع أخرى تموّلها الكويت بالكامل

(أ) وزارة التعليم : مدرسة إعدادية من المقرر إنشاؤها في بلبالا بتكلفة إجماليها ٥٤٠ مليون فرنك جيبوتي (٣ ملايين دولار) ؛

(ب) هيئة توليد الكهرباء في جيبوتي : مركز تدريب ينظر في تمويله الصندوق العربي (في الكويت) والصندوق الكويتي ، ويقدّر تمويله بمبلغ ٣٠٢ مليون فرنك جيبوتي (١,٧ مليون دولار) ؛

(ج) وزارة الداخلية والبريد والاتصالات : بناء ملحق سوف يشيّد بتمويل من الصندوق العربي (في الكويت) والصندوق الكويتي ، يقدّر بمبلغ ٢٦٤ مليون فرنك جيبوتي (١,٥ مليون دولار) ؛

وزارة الزراعة والتنمية الريفية : تعزيز مؤسّسي بمبلغ يقدّر ب ٣٠ مليون فرنك جيبوتي (٠٠٠ ١٧ دولار) يتوقع أن يموّل من الصندوق العربي (في الكويت) .

٧ - مشاريع مع العراق

قبل الأزمة الحالية ، كانت الحكومة العراقية تنظر جديا في بضعة مشاريع إنمائية على أساس الهبة بالكامل . وتتألف هذه المشاريع بصورة رئيسيا مما يلي :

(أ) تشييد ١٥٠ وحدة سكنية متدنية التكاليف ، بما في ذلك أشغال هندسية ، تقدّر بمبلغ ٤,٥ بليون فرنك جيبوتي (٢٥,٥ مليون دولار) ؛

(ب) توفير وزرع ٠٠٠ ٥٥ شجرة نخيل لاسباب بيئية ، وتقدّر التكاليف بمبلغ ٩٨٠ مليون فرنك جيبوتي (٥,٥ مليون دولار) .

والقيمة الإجمالية للمشاريع مع العراق ، المعرضة للخطر الآن نتيجة لهذا النزاع ، تبلغ ٥,٥٥٠ مليون فرنك جيبوتي (٣١,٣ مليون دولار) .

موجز الاثر الاقتصادي السلبي

	بليون فرنك جيبوتي	مليون دولار
١ - تكلفة استقرار أسعار المنتجات النفطية :		
هبوط مساهمة المنشأة العامة للهيدروكربونات	١,٢	٦,٨
النقص في صندوق الاستقرار	١,٨	١٠,٣
التكلفة الإضافية لهيئة الكهرباء	٠,٧	٤,٠
المجموع الفرعي	٣,٧	٢١,٠
٢ - خسارة الميزانية الناشئة عن المؤسسات التجارية الصغيرة		
الخسارة في إيرادات الميزانية	١,٥	٨,٥
٣ - الزيادة في أسعار السلع المستوردة		
١٥ ٪ من المبلغ الإجمالي للواردات	٥,٢٥٠	٣٠,٠
٤ - انخفاض التجارة في القطاع غير الرسمي (المؤسسات التجارية الصغيرة)		
الخسارة في الإيرادات	٤,٠	٢٢,٦
٥ - تعليق المشاريع الممولة من الصندوق الكويتي والصندوق العربي :		
المرحلة الثانية في تطوير ميناء جيبوتي	١,٦	٩,٠
تجديد مطار جيبوتي	١,٥	٨,٥
المدرسة الإعدادية	٠,٥٤٠	٣,٠
مركز التدريب ، هيئة توليد الكهرباء	٠,٣٠٠	١,٧
التعزيز المؤسسي في الزراعة	٠,٠٣٠	٠,٠١٧
المجموع الفرعي	٤,٠١٠	٢٢,٣٧٠
٦ - تعليق المشاريع مع العراق :		
تشييد ١٥٠ وحدة مدعمة	٤,٥	٢٥,٥
برنامج لزرع ٠٠٠ ٥٥ شجرة نخيل	٠,٩٨٠	٥,٥
المجموع الفرعي	٥ ٤٨٠	٣١,٠
المجموع الكلي	٢٣,٩٤٠	(أ)

(أ) قرابة ١٤٠ مليون دولار .

- - - - -